Issue 6129 Wednesday 29/8/2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6129 الاربعاء 18 من ذي الحجة 1439 هـ 29 من آب (اغسطس) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

الدول الصناعية السبع والعراق (2)

دريد محمود الشاكر العنزي
بغداد

انها من كبريات الدول العالمية وفي كل المجالات,لكن هذا لايعني اننا نتحدد بها فقط فاذا سنحت الفرصة لتكون خمسة منها اكثر او اقل فليكن.وفي حال توفر دول اخرى ترغب للدخول الى هذا المجال ...فلا مانع من دخولها...على انتكون عملية الدخول من خلال الدول السبع وليبس في تفاوض مستقل حتى لايكون تنافس وتضارب مصالح وتاخير في التنفيذ ثم ما الضيراذا اتفقنا مع دولة بشكل منفرد...للبناء ... لكن هذا سيفقدنا قوة قانونية كبيرة دولية ومع المنظمة وتبدء المصالح تتضارب وسيناقش الكثيرين الموضوع وهل فكرنا بمجموعة الدول العشرين..نحن نسعى الى هدف واحد فقط وليكن من ينفذ اكبر عدد ممكن ..حيث ستلقي مسؤلية التعليقات الدولية على عاتقهم كمنفذين وبالخصوص موضوع النفط الخام والا بقية المواضيع لاتحتاج الى قيل وقال.

بهذا نكون غيرملتزمين مع جهه معينه على ان تكون هذه الدولة بمستوى الدول الاخرى وبالخصوص من جماعة بريكس او من مجموعة الدول الاوربية الاخرى.

برنامج جدولة

-يعد او يعتبر برنامج جدولة تسديد الديون المترتبة على العراق من الاولويات والاساسيات لكي يتفرغ المعنيين للاقتصاد العراقي..ويؤخذ موضوع الفوائد على راس القائمة والغاء المشاريع التي خصصت لها هذه القروض ,لان المشاريع سوف تنفذ من قبل الدول المؤتلفة ,وتسدد بدفعات اكبر لغرض التخلص من الفوائد

الهدف الاساسي من هذه العملية هوالدينار العراقي,والذي يجب ان ياخذ مكان اقتصادي دولي في التداول والقبول. هذا من جهه ومن جهه اخرى الموقف من نظام الائتمان العراقي والذي هو الان ناقص سي او لايوجد للعراق تنصيف ائتماني

ليصبح خلال اقل من سنة ذا رقم جيد اوتصنيف مقبول لكي يتسنى رفع مكانة العملة العراقية دوليا.وترتيبات ذلك ملقى على عاتق المعنيين النقديين من البنك المركزي العراقي وخارجه.

من الملاحظ ان عملية البناء التي ستحدث ستحتاج الى ادامتها وصيانتها مبالغ طائلة، هنا تتقدم الى الامام حالتين:-

الاولى -الاتفاق على انشاء شركات عراقية لهذا الغرض ومن القطاع الخاص وتاهيلها لهذه المهمة.

ثانيهما- ابقاء مدة معينة للشركات الاجنبية لغرض الصيانة مع احتساب التخصيصات لذلك من العملية الانشائية.اي من التخصيصات المتعارف عليها من مبالغ التنفيذ

ولمدة تتجاوز الخمس سنوات

يتطلب في كل الاحوال ديمومة ارتفاع الموارد وتعدد مصادرها من غير النفط لرفد الخزينة ,مع ان ذلك سيتحقق من عملية البناء الاساسي في الحلقة السابقة

الا اننا نقترح ومن المبالغ المتراكمة خلال هذه الفتره

- ان يصار الى انشاء اوالمشاركة بمنظومة مصافي متكاملة خارج العراق ,لرفد الموازنة خلال وبعد عملية الاعمار,على ان تجهز من الخام العراقي لغرض التصفية, وملحقاتها من البتروكيمياويات زبالخصوص في الاسواق ذات الاستهلاك الواسع

-الدخول في تاجير اراضي زراعية في الدول الاجنبية ولمدد طويلة جدا .

وبالخصوص لانتاج المواد الغذائية لغرض استقرار الامن الغذائي العراقي مثل الرز والحنطة والسكر المواد الزراعية المنتجة للزيوت بالاظافة لما يزرع في العراق مع ملاحظة موضوع شحة المياه لبعض المحاصيل والتي تحتاج له وبشكل استثنائي مثل الرز وقصب السكر واللذان يحتاجان الى عشرة اضعاف ما يحتاجه النبات العادي على الاقل

-التصنيع الداخلي لاخر حلقة ممكن ان تصنع بها المنتجات الزراعية والنفطية والمعدنية,وصولا الى العديد من المنتجات مع اضافات قليله لغرض التصدير وعدم الاستيراد والاكتفاء الذاتي

-الدخول في شراكة ستراتيجية مع الدول او الشركات التي تنتج المواد الاولية والمعدنية غير المتوفرة في العراق والتي يحتاجها العراق في مختلف عملية البناء والادامة.. واستخدام السكراب الذي ينتج منه كميات هائلة من المتبقيات الصناعية والذي هو مرحلة تصنيعية متقدمة للحديد

-الدخول في مبدء المشاركة مع الدول والشركات للانتاج التجاري ولمواد اكثر تسويقا وعائدية,وهي لا تعد ولا تحصى، على ان يكون اختيار الدول التي يراد الاستثمار اوالمشاركة بها او معها هي الاكثر استقرارا وربما الفقيرة منها.

-الاستثمار في اسهم الشركات الرصينةالعالمية المعروفة ذات الربحية المستمرة والعالية

-الاستثمار في سوق الاوراق المالية العالمية عن طرق بنوك وشركات عراقية مشتركة اهلية وحكومية ويكون الدعم من البنك المركزي والقوة المالية الجديدة او تهيئ وحدة مالية لذلك واستغلال المرابحات الخيالية من ذلك

-التهيئة للاكتفاء الذاتي للكثير من المنتجات الاساسية والغذائية في الداخل

-التخصص في اكثر من انتاج محلي لغرض التصدير زراعي و صناعي اعتمادا على المواد الاولية الموجودة وبشكل كبير في العراق

-الدخول في صناعات مشتركة بكافة قطاعات الانتاج الداخلي مع الصناعات في دول الجوار لغرض التكامل في الانتاج للمنطقة لاستغلال الاسواق القريبة

عائدات نفطية

ان ما يتراكم من العائدات النفطية خارج الاتفاق المذكورفي الحلقة الاولى هو مبالغ تراكمية كبيرة جدا تهيئ لمثل هكذا مشاريع وربما اكبر

مع ضرورة احداث نقلة في ما هية الانسان العراقي وهي من الخطواة الاولى والاساسية عند البدء

وعليه يجب ان تكون ترتيبات ادارية في العمليه هذا من البداية الى النهاية والتي هي اساس الاستمرار....

وان مبدء المرافقة للعراقيين يجب ان يكون احد اهم الشروط الادارية ....اي مرافقة اي مجموعة واي فرد وبمختلف المستويات من البدء بالمباحثات الاولية وتكون كمستمع ومراقب لغرض التعلم والاطلاع والتدريب على الية التفاوض في هذه المرحلة والقيادة ...ونلاحظ هنا انها ستكون شاملة ولكافة المحافظات وبكافة المستويات والتنوعات الاقتصادية وشمولية وفي مراحل التنفيذ وكل حسب اختصاص العملية فنية محاسبية ادارية تنفيذية خدمية ارسال البعثات بمختلف المستويات لقيادة العملية الادارية والفنية وبمختلف المراحل ولغرض عملية المتابعة التنفيذية والتطويرية وقيادة المهام الموكلة لها

حيث ان هذه التجربة سترفد لنا خبرات من دول وليس من دولة وتنقل تجارب حية ويصبح لدى العراقيين قاعدة ادارية متميزة في المنطقة وتجربة رائدة منفردة

من المهم الذكر موضوعين اساسيين الا وهما:-

الاول ..معالجة المياه الثقيلة والتهيئه له من البدايه بخطين ,الاول ,المياه المستخدمة في الحمامات والمغاسل والتي تكون اقل تلوث واكثر استخدام وهي اخف من المياه المستخدمة في المرافق الصحية حيث تكون ثقيلة وهي النوع الثاني ..وتصفيتها وتنقيتها والاستفادة منها في الزراعة للمدينة نفسها ,علما انها كميات كبيرة جدا وتعويضية

الثاني.. معالجة النفايات الصلبة والتي نستخلص منها مخصبات التربة وليس طاقة كهربائية ولغرض ديمومة الزراعة وتقليل استخدام الاسمدة الكيميائية وزيادة انتاجية الدونم وتقليل استخدام المياه للسقي حيث تسارع في عملية النمو

مع تهيئة وسائل الجمع السريعة والفورية لاصغر كمية ولنقل يدوية ومنتشرة وحتى للاطفال.

مع الانتباه لموضوعة مهمة جدا ...عند تهيئة وسائل العيش الكريمة والعمل بمختلف اشكالة وفي كافة الوحدات الادارية هذا سيقلل من الهجرة المتعارف عليها من القرى والارياف والى المدن ,وهذا يعني الكثير.وربما يتولد هجرةعكسية .

وهناك الكثير من المقترحات والخطط التي يمكن تنفيذها وهذا ليس اعجاز او نوع من الخيال انما هوتخطيط يغاير بعض الشيئ ما متبع من تخطيط داخلي لبناء الدول ,ونحن بامس الحاجة لهكذا خطط لما وصل اليه الواقع للعراق من تردي كل شيئ وفشل كل الخطط السابقة في بناء اقتصادي للبلد مع العلم ان الخطط الاعتيادية سوف تاخذ وقت اطول في تهيئة مستلزمات اعادة الاعمار او البناء الجديد من الاساس الذي نسعى اليه من توفير حياة حرة كريمة للمواطن العراقي وبقاء عمل مستمر او فرص عمل مستمرة وتهيئة حياة كريمة للاجيال القادمة .

ان البقاء على الالية القديمة لايعني البناء المتكامل السريع ,وان بناء دولة الامارات ليس بمثال يحتذى به لان كافة انشاءاتها صحيح حديثة لكن من متراكم ابنية وبيوت بغداد وعلى مساحة بمساحة دبي تجد عمارات شاهقة وشوراع عملاقة ...ان بناء العراق ذي المحافظات الثمانية عشر يعني الكثير...وتعقد مؤتمرات دولية لهذا الغرض,,,,,وبناء مدينة القاهرة الجديدة اخذ ماخذ كبير من التخصيص والتخطيط والبحوث والدراسات والمقترحات ووو, الحقيقة انهم بدأوا ونحن بامس الحاجة ان نبدأ.

وللموضوع صلة

□ المستشار والمحكم الدولي

المتظاهرون .. من توفير الكهرباء إلى حكومة الإنقاذ الوطني

حمدي العطار
بغداد

في كل سنة ومنذ 4سنوات تلعب (الكهرباء) في فصل الصيف وبالاخص في البصرة دورا لخلق وعي لدى الاهالي بضرورة الاحتجاج والمطالبة بأبسط الحقوق من خلال المظاهرات اليومية التي غالبا ما تتوسع لتشمل محافظات الجنوب والوسط لتمتد الى العاصمة بغداد.

وعلى الرغم من اهمية توفير الخدمات الضرورية من ماء وكهرباء والخدمات البلدية والرعاية والصحية التي تعد من واجبات ووظائف الحكومات المحلية والمركزية ويجب ان تصد لها في الموازنات التخصيصات المالية الا ان الحكومة تتعامل دائما مع الخدمات ببرود واهمال ولا تولي اهتماما الى معاناة الناس واحتياجاتهم وهذا ما يولد الغضب والكراهية لدى الشعب وينفذ الصبر فيعبر الناس عن مطاليبهم بالمظاهرات والاحتجاجات وتحاول الحكومة احيانا التصرف بالامبالاة معتمدة على ما يصيب المتظاهرين من ملل وعدم المطاولة ولاستمرار في ظل تحسن الجو وانخفاض درجات الحرارة وزيادة في تزويد الناس بالكهرباء، كأن الحكومة تقول لنفسها (دعهم يتظاهرون ونحن نبقى نتفرج عليهم) من دون ان نكلف انفسنا تحقيق مطاليبهم ولا نخسر الا ان نقول (التظاهر السلمي حق دستوري) ونطلق (الوعود الكاذبة) وشيئا فشيئا تهدأ النفوس ويبقى الوضع على ما هو عليه وعلى المتضرر (اللجوء الى الشارع للتظاهر)

حالة عدم تطوير المظاهرات وايجاد قيادة تنسيقية للاحتجاجات جعلت هذه المظاهرات اشبه بالتمرين الرياضي وعدم خوض المباراة او اللعب الجدي الذي يفضي الى النتائج المحددة، قد لا يعلم بعض الساسة –وهم دائما يتجاهلون المنطق– بإن اغلب الثورات للشعوب قد بدأت في مظاهرة واحتجاجات وانتفاضات محدودة لتصل الى الثورة المتكاملة!

وضع سياسي

ولا يمكن ان نحصر الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتردي والذي يسير مع مرور الوقت نحو الأسوأ بمشكلة الكهرباء! فالناس لديها ازمات في اكثر مناحي الحياة فهناك مشكلة (البطالة) وهي قد تزامنت في هذا الوقت مع الكهرباء وحاول رئيس الوزراء ان يسحب هذا المطلب من الجماهير فأوعد بتوفير فرص عمل لعدد من العاطلين في البصرة (10) الاف درجة وظيفية وفي ذي قار (7) الاف درجة وظيفية! ولا نعلم اذا كانت هذه الدرجات الوظيفية موجودة ومحصورة الى (الاحزاب او حصة المسؤولين في الدولة او لأغراض الفساد –الرشوة والمحسوبية والمنسوبية) وتم اطلاقها بعد ان اصبح الموقف محرجا في المحافظات الجنوبية؟ او هي فرضها رئيس الوزراء كحل وتخدير مؤقت لامتصاص الغضب من الشارع البصري؟ في البصرة ومنها ايضا تنطلق شرارة المظاهرات ضد النظام السياسي والحكومة المركزية والمحلية، لأن البصرة من اغنى المدن ليس في العراق بل في العالم ويكفي انها تصدر 3 ملايين برميل يوميا، ولو تم تطبيق وتسليم البترودولار للبصرة لكانت من اجمل وافضل المدن ولتحققت الرفاهية للشعب البصري، هذا الجفاء من قبل المسؤولين الذين يتنعمون بكل ملذات الحياة هم وعوائلهم من الخيرات التي تأتي من البصرة جعلت الاهالي والمتمثلة بالمتظاهرين يفقدون صوابهم لتكون سلوكيات البعض عنيفة وقد تسيء الى اهداف المتظاهرين وهي استهداف المؤوسسات العامة وكذلك مقرات الاحزاب السياسية وممارسة الحرق مما قد يفقد المظاهرات شرعيتها ويعطي للقوات الامنية المبرر لقمع المتظاهرين واعتقالهم واتهامهم بالتخريب والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة واشاعة الفوضى التي تولد التدمير والخراب والسرقات! وسارعت الحكومة على الصاق تهمة التخريب بما يسمى (المندسين) ومن هؤلاء غير (البعثيين) لكن الشهداء الذين سقطوا خلال المظاهرات اعمارهم لا تدل على انهم من البعثيين وكذلك من تم اعتقالهم فالبعث حينما كان موجودا لم يكونوا قد خلقوا!

انتخابات برلمانية

هذه المظاهرات لها خصوصية تختلف عن سابقاتها فهي قد جاءت بعد الانتخابات البرلمانية التي شابها الكثير من اللغط والاتهام بأنها كانت مزورة وفاشلة، فبالاضافة الى مقاطعة ملحوظة للناخبين بالذات من محافظات الجنوب والوسط وفشل المفوضية في ادارة العملية الانتخابية بنزاهة وشفافية وما اثير حول اجهزة العد الألكترونية واللجوء الى العد والفرز اليدوي وحرق صناديق الاقتراع وتسويف نتائج العد والفرز اليدوي فهي على كل حال لم تفرز الا اعادة انتاج لنفس الاحزاب ولو بشخصيات جديدة وتغيرات للبعض لكنها سوف تولد حكومة محاصصة طائفية وحزبية نسخة من الحكومات السابقة والبرلمان من نفس النسيج المعطل للتشريعات والمقصر للدور الرقابي!

ان تعطيل قضايا قد طالب فيها المتظاهرون وتخص (مكافحة الفساد) و(محاسبة الفاسدين) التي وعد بها (العبادي) منذ سنتين وحصل دعم من المرجعية (بضرب بيد من حديد) وتأييد المتظاهرين للعبادي في اخذ حقهم من هؤلاء ذهبت ادراج الرياح بالخطابات وتهديدات فقط من دون تفعيل القضايا التي تبلغ بالاف ومركونة في هيئة النزاهة وباقي المؤسسات المختصة مما دفع رئيس عيئة النزاهة الى الاستقالة لعدم قدرته على محاسبة هؤلاء الفاسدين لأنتماؤهم الى الاحزاب المتنفذة والتي تمسك السلطة والنفوذ والمال.

كل هذا قد ادى الى فقدان الثقة والمصداقية بين المتظاهرين والطبقة السياسية بحيث تطورت المطاليب من نوفير الكهرباء وفرص العمل الى تشكيل (حكومة انقاذ وطني) او المطالبة بتشكيل (اقليم البصرة)، تطور مهم حدث الان في هذه المظاهرات هو وقوف المرجعية الدينية مع المتظاهرين وضد التسويف والمماطلة التي تعود ان يستخدمها السياسيين، ووجهت المرجعية نقدا على اداء الحكومة والبرلمان وحذرتهم من عواقب هذه السلوكيات، وحثت المتظاهرين على الاستمرار بالتظاهرات السلمية وفي حالة عدم الاستجابة لمطاليبهم (تطوير اسليب التظاهر) وهي دعوة غير مباشرة للجوء الى (العصيان المدني) الذي لا بد ان يؤدي الى (حكومة انقاذ وطني).

رؤيتنا تتلخص بأصطفاف كل الكتاب والمثقفين مع المتظاهرين وتوفير كل الدعم المعنوي لهذه التظاهرات والمشاركة الفعالة فيها،ولا تبقى النخب تنتظر التغيير من دون ان تضع بصمتها التاريخية الواضحة عليه! ونطالب الحزب الشيوعي العراقي بصفته الممثل الحقيقي للثقافة في العراق ان يكون اكثر جدية في انقاذ العراق من الوضع السياسي المتردي والمنهار وقيادة المتظاهرين وعدم التعويل على (نتائج الانتخابات) ففي ظل هذا النظام السياسي الفاسد لا يمكن الاصلاح والبناء على اسس المحاصصة التي لا يمكن تشكيل حكومة من دونها.

بعد ظهور نتائج العد والفرز .. ماذا لو ؟

لويس إقليمس
بغداد

بعد إعلان مجلس القضاة المنتدبين لمفوضية الانتخابات لنتائج العدّ والفرز اليدوي لعدد من المحطات المشكوك فيها يوم 9آب الجاري، وبيان مطابقتها للنتائج السابقة المعلنة من قبل المفوضية العليا المجمَّدة، يبقى الشك قائمًا لغاية الساعة وإلى يوم الدّين بالطريقة التي تمّ فيها تسويق العملية الانتخابية الأخيرة والتدخلات المريبة لعدد من الأيادي التي تلاعبت بالعملية السياسية ككل، سواء الداخلية منها أو الخارجية. فقد مثلت نتائج الانتخابات الأولية ومطابقتُها مؤخرًا من قبل الجهة القضائية المنتدبة خيبة أمل كبيرة وغصّة للمطالبين بالكشف عن مواقع التزوير ولاعبيها. على أية حال، مهما طالت أو قصرت فترة طبخ القرار الأخير الذي ستصدره المحكمة الاتحادية، سواء بالمصادقة المتوقعة على النتائج النهائية أم بالطعن بها، رغم استبعاد هذه الفرضية الأخيرة، فإن العملية السياسية بشكلها القائم ستبقى عرجاء وسط سياقات ليّ الأذرع في تثبيت المصالح الحزبية للكتل النافذة. أي أنها ستبقى في حدود ما اعتدنا عليه منذ 2003 مرتعًا لصراع الإرادات والمصالح والتفرّعات الأخرى البعيدة عن مصالح الوطن العليا وتمنيات الشعب البائس المغلوب على أمره.

مطالب المتظاهرين بداية، ما نهايتُها؟

للحق نقول، إنه بعد اشتداد المظاهرات الأخيرة التي انطلقت شرارتُها في الثامن من تموز المنصرم، واتساع ساحاتها وبلوغها مناطق ومدنًا عديدة، طاف وشارك فيها شيبٌ وشباب وأطفال ونساء من طبقات محرومة ومهمّشة ومن جياع ينقبون في القمامة بحثًا عن قوت ومكسب يقي حاجاتهم اليومية المتعثرة، كنا ننتظر أحداثًا مغايرة تقلب الموازين وتضع البلاد والعباد على سكّة جديدة تستبعد في أبجدياتها تقاسم السلطة وفق أسلوب المحاصصة المقيت الذي نصح به الغازي الأمريكي وأراده لهذا البلد نكاية بأهله وتدميرًا لنسيجه وتكريمًا لمزدوجي الجنسية كي ينهبوا ثرواته ويقضوا على ما تبقى منه من مدنية وثقافة وتراث وعلم وأخلاق. فحيث كان الكذب والنفاق والسرقة والاختلاس والفساد في العشيرة والبيت والشارع والدائرة مفسدة وعارًا على مَن يتعاطاه، أصبح اليوم بعد أحداث 2003منبرًا للتفاخر والاعتداد والمكابرة بأحجام المبالغ التي تدرّ للبعض من وراء صفقات مريبة وعمليات فساد إداري ومالي فاقت التوقعات والشبهات والتخيّلات. بسبب هذا الوضع المتردي في كلّ شيء، كنا وما زلنا نتوقع قدوم فارس وطني أو فرسان نتوسم فيهم علامات بطولة عراقية تتسم بحزم الزعيم المقتدر الصارم الآمر وبحكمة الحاكم العادل الإنسانيّ الطيّب الذي تتوفر فيه مثل هذه القدرات من الكاريزما الإنسانية والأبوية والوطنية معًا من أجل العمل على إنقاذ البلاد والعباد من براثن الفساد والفاسدين والقضاء على مهرجانات ليّ الأذرع في المساومات والصفقات التي نتنت وفاحت جيفتُها ولم تعد مقبولة. أمّا المطالب المرفوعة، فهي تكاد تكون مشتركة وواحدة من شمال البلاد إلى جنوبها ومن طولها إلى عرضها، متمثلة بمطالبة الجهة التنفيذية أي الحكومة، بمحاربة آفة الفساد الإداري والمالي المستشري في مؤسسات الدولة التعبانة وفي توفير الخدمات الآدمية من ماء وكهرباء وإيجاد فرص عمل لجيوش العاطلين وإعادة ماكنة الصناعة الوطنية إلى العمل من أجل توفير فرص العمل وتعزيز الاقتصاد الوطني وتحديد الاستيراد الاستهلاكي الذي يسهّل خروج العملة الصعبة عبر صفقات وعقود وقوائم تجارية سهلة التزييف والتزوير. فهل ستحقق هذه التظاهرات أهداف المتظاهرين الثائرين ضدّ أشكال الفساد كي ينعموا في النهاية بقسط من الخدمات التي افتقدوها وبالراحة الآدمية التي يستحقونها، أم ستفتر فورتُها وتتراجع أمام دعوات المتصيّدين باسم الدّين وفتاوى السادة والمعمّمين الذي سيوبخونهم باسم الدين والمذهب على اعتراضهم ووقوفهم بوجه أولياء أمورهم، كما اعتادوا عليه في المرات السابقة؟ لنا عودة لنرى الحكم والنتيجة ...

طريقة شائكة

في أول ظهور لرئيس الحكومة المنتهية ولايتُها، استبشر العراقيون خيرًا بإطلاق رئيس الوزراء حيدر العبادي عند تسلمه السلطة بالطريقة الشائكة التي يعلمها الجميع، لسلسلة من التصريحات النارية التي واصلت سمتها التسويفية (سوف) طيلة أربع سنوات قاضيات. وقد وجدها الأخير فرصة موائمة لإطلاق المزيد منها بعد انتهاء فترة الأربع سنوات، عبر تسويقه لذات التصريحات النارية قبل تشكيل الحكومة القادمة، ولكن هذه المرة بالإعلان عن لوائح مهمة بأسماء مَن وصفهم بالفاسدين من المسؤولين في الدولة. ولا نعلم، مَن هو الذي يقرّر مَن هو الفاسد ومَن هو النظيف؟ فأغلب الذين تولوا مناصب في الرئاسات الثلاث، إن لم يكونوا جميعًا، مشتركون في آفة الفساد بصورة مباشرة أم غير مباشرة. وإلاّ ما المانع منذ بدء ولايته قبل أربع سنوات من كشف المستور وإعلان الخفايا والصفقات والمساومات التي جرت وحدثت وتمّت منذ بداية الغزو ولحين الساعة ولاسيّما في صفوف زعماء الكتل والأحزاب المستأثرة بالسلطة؟ نحن نعتقد أنه بسبب هامش الفضاء السياسيّ الضيق القائم أمام رئيس الحكومة الحالية للتفاوض، قد لجأ إلى هذا الخيار الصعب بعد أن أضاع فرصًا عديدة. ولكنْ، لات ساعة مندم! من حق الشعب المغلوب أن يستفهم ويستدلّ ويتحرّى عن المليارات من ثروة البلاد التي هي ثروة العراقيين جميعًا، التي ضاعت أو اختفت أو اختلست أو مُنحت هدايا وعطايا وصرفيات غير محدودة الإطار والأبواب. ولعلّ من هذه الأخيرة ما طفا على السطح عبر تسريبات إعلامية أو مواقع تواصل من استغلال السلطات الثلاث لميزانية البلاد عبر مرتبات خيالية أثناء الوظيفة أو بالإحالة على التقاعد وما يرافق هذه من مرتبات تُصرف للحمايات الشخصية وللسيارات الفخمة المستخدمة والمخصصة لمتنفذين في الدولة والأحزاب، وسلسلة الإيفادات التي ليس لها حدود بحيث استنزفت ميزانية الدولة. هذا إلى جانب الترهل في توظيف أبناء عوائل المسؤولين والمتنفذين ومن الأقارب والعشيرة في مواقع تدرّ أموالاً طائلة في مواقع ومناصب تمويهية لا وجود لها ضمن الملاكات المعمول بها. ولعلّ أكثرها غرابة وضررًا القانون الذي سنّه نواب الشعب في دورته الأخيرة الذي يمنح امتيازات خيالية لا تخطر على البال لأعضائه وعائلاتهم وحماياتهم مدى الحياة. أمّا حزمة الامتيازات التي منحتها الحكومات الشيعية المتلاحقة لمَن وصفتهم بضحايا النظام السابق وأفردت لهم سجلات خاصة ومؤسسات سنّت لهم مرتبات وعطايا وامتيازات لا حصر لها ولا يتخيلُها العقل، فهذه حدّث بها ولا حرج. حتى إنه يُقال إن البعض من هؤلاء يتقاضون أكثر من مرتب في آن معًا، ومنهم مَن يُعرفون بسجناء رفحاء والسجناء السياسيين والجهاديين بأنواعهم وما خفي كان أعظم! أمّا ما لا يمكن السكوت عنه، أن يسنّ نوابُ الشعب ومَن ادّعوا تمثيل مناطقهم ومدنهم وأتباعهم قانونًا للعفو مثيرًا للجدل كصفقة بين الساسة وزعماء الكتل والأحزاب. فقد ساهم هذا القانون سيّء الصيت في التستّر على الفاسدين والسكوت عن اللصوص وسرّاق المال العام في وضح النهار. والأنكى من ذلك، السماح لأمثال المشمولين به في دخول البرلمان ثانية أو في تولّي مناصب في الدولة والاستفادة من نفوذهم في تمرير مصالحهم ومصالح من تستّر عليهم من دون وجه حق. ففي الوقت الذي تدّعي السلطة التنفيذية محاربتها الفساد وملاحقة الفاسدين، نجد السلطة التشريعية تسدّد ضربتها للحكومة الضعيفة التي لا تستطيع في الأغلب تنفيذ ما تَعِدُ به بسبب الضغوطات العديدة منَ الكتل المتنفذة ومن دول إقليمية مستفحلة في العملية السياسية ولها مصالحها الاستراتيجية في البلاد.

ومن المؤسف له أن تُضيّع الحكومة الحالية فرصًا عديدة للضرب بيد من حديد على أيدي اللصوص ورؤوس الفساد عندما نالت في بداية تشكيلها تأييدًا واسعًا من الشعب والمرجعية الدينية ونخب المثقفين وحتى من البرلمان. لكن رئيسها لم يستثمرها، بل أضاعها جميعًا، وقد خسر الرهان. فالفرصة الضائعة قد لا تتكرّر. وسنرى ذلك في قادم الأيام.

حكومة أغلبية وحكومةأبوية

لغاية الساعة، لا موقف سائد عن بانوراما أو سيناريو معيّن حول تشكيل الحكومة القادمة. ففي الوقت الذي تدّعي فيه كتل سياسية بتقاربها مع غيرها لتشكيل الكتلة الأكبر التي ابتلينا بمفهومها المثير للجدل وبمشاكلها منذ اقتراحها من جانب المحكمة الاتحادية في حينها، فإن التخريجات الأخيرة قد تناقض المفاوضات الجارية وفق حساب الصفقات والمساومات. وكما يقول المثل "حساب البيدر غير حساب الحقل". واقع الحال يشير إلى ضبابية المفاوضات الجارية خلف الكواليس بين الكتل والزعماء من أجل كسب الرهانات وما أكثرها! وهذه بحسب التوقعات والخبرة، قد لا تخرج عن مبدأ المحاصصة المعتمَد في سابقاتها. فالكلّ مثل الكلّ، يسعى لتثبيت الأقدام والإبقاء على المغانم عبر مفهوم الإقطاعيات التي تشكلت على ضوئها الحكومات الهشّة السابقة. من هنا، لا نعتقد برؤية الضوء في الأيام القريبة القوادم، إن لم نقل في الأسابيع القوادم. والسؤال يبقى: ماذا لو لم تتشكل الحكومة بسبب تشابك المطالب وتنوع المطامع واختلاف الرؤى. فهل نتحدث عن سيناريوهات أخرى مازالت تُطبخ على نار هادئة في مطابخ العم سام ودول الجوار وقيادات عسكرية سابقة محترمة في أصالتها وانتمائها التاريخي العسكري المشهود له بالوطنية والجندية الحقيقية؟ في ضوء الأحداث الساخنة هذه الأيام، فإنّ الشعب ينادي، والمرجعيات الدينية المتنوعة الأديان والمذاهب والمشارب تحثّ، والمثقفون يكتبون، والسياسيون يتحركون، وكل الجهود تصبّ في الدعوة لتشكيل حكومة وطنية "أبوية" قوية تساوي في العدل بين الناس وتكون قادرة على وأد الفتنة وإغلاق ملفات الفساد وشحذ الهمم في عودة الخدمات الآدمية وإعادة النظر بأسلوب عمل المؤسسات التربوية والعلمية التي خرجت عن الخدمة وباتت في الصفوف الأخيرة عالميًا. وفي ضوء المخرجات السياسية المطروحة، لا يبدو في الأفق ما يحملُ صدقَ ما يُقال ويُصرَّحُ به ويُكتب عن حسن نية الكتل السياسية النافذة وزعمائها بإصلاح الأخطاء وإعادة الروح الوطنية في حكم البلاد وتسيير عجلة الاقتصاد والصناعة والزراعة وإدارة المؤسسات بما يرضي الله والمواطن العراقي المغلوب. من دون شك، هناك مزايدات كثيرة ولغط كبير في صفوف العامة والخاصّة إلى جانب مخططات عديدة تقودها وتديرها دول أجنبية وإقليمية وشخصيات لها وزنها على الساحة الوطنية من أجل الدفع بالعملية السياسية، كلّ بحسب وجهات نظره ومصالحه. لكننا نعتقد في النهاية، أن سيناريو غير هذه التي تنسج خيوطُها في مطابخ دبلوماسية وسياسية سيكون لها الحظ الأوفر. فما يخرج عن معامل الجهات الاستخباراتية هو الذي يسود في النهاية على غيره. وهذا يعني أنّ مجمل الأسماء التي يتم تداولها لرئاسة الحكومة القادمة لن تُكتب لها حظوظ كثيرة لتولّي هذا المنصب الذي سيكون من نصيب قائد وطنيّ على الأغلب، يحمل في ضميره نوائب الشعب وآلامه ومطالبه المشروعة في ضوء الحراك الأخير لمدن الجنوب والوسط والشمال على السواء. فما حصل وجرى منذ 2013يكفي للاعتراف بغضب الشعب والاستجابة لاعتصاماته وتظاهراته المتزايدة التي نأمل عدم توقفها حتى تحقيق كافة المطالب المصرّح بها وبغيرها.

ثروات وقدرات

من جملة ما ينادي به الشعب عبر ما تردّد أثناء التظاهرات، ليس كثيرًا عليه. فتاريخ البلاد وحضارتُها وما يتمتع به العراق من ثروات وقدرات بشرية واقتصادية ومائية وطوبوغرافيا قلّ ما تتمتع به دول أخرى فاقته في كلّ شيء في السنوات العقيمة الأخيرة، وكلُّها دلائل وإشارات على نهضة ممكنة بعد كبوة الجواد القاسية. وما الشروط "الأربعينية" التي وقفت صدًا أمام عودة شخصيات مشبوهة ومتهمة بإفساد العباد وخيانة البلاد، سوى نتف من مطالب الشعب الوطنية التيً ينبغي العودة إليها إذا حسنت النوايا وحصل الندم على الأفعال الشائنة التي اقترفت بحق شعب العراق، كما صرّح بها بعض السياسيين مؤخرًا. وإنْ تكنْ هذه من الصراحة والاعتراف بالذنب، فهي جزءٌ ممّا ينبغي حدوثُه إذا أُريد إصلاح العملية السياسية برمتها عبر إعادة كتابة دستور وطنيّ خالص بأيادي عراقية خالصة وخبراء مستقلين لا تستهويهم سوى النزعة الوطنية ولا يعلو على تفكيرهم سوى مصلحة الوطن ورفاهة شعبه. أما الديمقراطية التي دخلت أبوابنا من دون استعداد كافٍ لها، فهي لم تكن سوى فقاعة أو لذرّ الرماد في العيون ردًا على سلبيات النظام البائد. ومن المؤسف استغلال هذه الديمقراطية من قبل أحزاب السلطة وتحوُّل مؤسسات الدولة إلى إقطاعيات تخدم مصالحها وإلى جماعات تذرّعت بقربها من مراجع دينية، فغرفتْ ما استطاعت وبما طالت أياديها وما تزال تفعل ذلك بإنهاك ميزانية الدولة التي لجأت للاستجداء والاستدانة من دول ومؤسسات دولية من أجل إرضاء هذه الأحزاب أو تلك الجماعات. فالتستّر بجلباب الدين والمذهب، كانت وما تزال من النوائب الكبرى التي أثقلت عقل المواطن وأفسدت ضميرَه وجرحت نسيجَه المتدهور. فباسم الدّين والمذهب، اقترفت خطايا كبيرة وحصلت جرائم خطيرة وهُتكت أعراض وحقوق وممتلكات مكونات وأطياف عُدت مواطنين من الدرجة الثانية وما بعدها، بل تم استباحة وطن بكامله! قصارى الحديث، هناك شبه إجماع أن الحكومة القادمة لن تتشكّل وفق إطار التخندق الدينيّ والطائفي والمذهبي. فهذا سيجعلها أسيرة الأحزاب ومصالح الجهات المرتبطة بها إقليميًا ودوليًا، ما سيحدّ من تحركها المطلوب من أجل إصلاح ما دمّرته الحكومات المتعاقبة الفاشلة منذ الغزو الأمريكي.

حتى حكومة التكنوقراط التي نادت بها جهات سياسية أو مرجعيات علمية ودينية وثقافية ووطنية، قد تم استغلالُها وفق النهج التحاصصي في الحكومة السابقة. وهذا ما يستدعي العزوف عن اختيار رأس الحكومة القادمة وأعضائها من صفوف أحزاب السلطة الحاكمة. هذا إذا أُريد للعملية السياسية أن تتحدث وتجد طريقها إلى قلب الشعب وضمير الوطن بمواصفات الشراكة الحقيقية بين جميع المكونات والأطياف من دون تمييز أو استخفاف أو استئثار بالسلطة. فالوطن ليس الحكومة. الحكومات تتبدّل وتتغيّر، لكن الوطن باقٍ والإنسان حاضر والأمل قائم حتى تحقيق الأحلام الوردية التي هي من حق كلّ إنسان، ومن حقنا كعراقيين. فماذا لو تغيّر السيناريو وخاب أملُ الغرماء وانتصر صوت الغضب المتعالي؟